

علاقة السياسة والدين في ضوء "منطق السلطة"

(نقاط رئيسية)

- تشكل نظرية العلاقة بين السياسة والدين في كتاب "منطق السلطة" جزءا من نظرية شاملة حول ظاهرة السلطة بوصفها حقا في الامر، في مقابل السيطرة بوصفها أمرا مفروضا بالقوة الجبرية. ولذلك يقع التركيز فيها على "السلطة السياسية" من جهة، وعلى "السلطة الدينية" من جهة ثانية. بعد مجموعة نظريات فرعية تتناول مصادر السلطة في الوجود الانساني ومفهوم السلطة السياسية وخدماتها وحدودها.
- المسار البحثي الذي قادني الى هذه النظرية طويل ومتعرج. اللحظة الاولى كانت دراسية التحليلية والجدلية لفكر ابن خلدون. ثم كانت محطات عدة متشابكة، يمكن ترتيبها تحت ثلاثة أبواب:

أ- دراسية النقدية للنظام الطائفي في لبنان.

ب- مواكبة النقدية لتطور الحداثة السياسية نظريا وتطبيقيا في أوروبا.

ت- إنكبابي على تحليل أنماط التفكير الرئيسية من أجل فهم نمط التفكير العقائدي (الديني والايديولوجي) وتحرير الفلسفة من هيمنته.

- إذا كانت السلطة علاقة أمرية مشروعة بين الناس، فإن السؤال الأول في شأنها هو السؤال عن مصدرها. والجواب عن هذا السؤال لا يعدو أن يكون واحدا من ثلاثة: الطبيعة أو التعاقد أو التفويض. أما السلطة السياسية فإنها باعتبارها سلطة دولة فهي سلطة بالطبيعة، وباعتبارها سلطة حاكم فهي سلطة بالتفويض. وأما السلطة الدينية فان شرطها الاساسي هو الايمان، ومنظومتها تضم أربعة مراتب: سلطة المؤسسة، وسلطة النص المؤسس، وسلطة الرسول، وسلطة الله.

- بناءً عليه، يكون الشكل الطبيعي السليم لعلاقة السلطة السياسية مع السلطة الدينية هو الاستقلال. السلطة السياسية لها ماهيتها ووظيفتها وحدودها، والسلطة الدينية لها ماهيتها ووظيفتها وحدودها. فلا حاجة جوهرية في الدين الى السياسة، ولا حاجة في السياسة الى الدين. والمجال الذي يضمن الاحترام المتبادل والتأثير المتبادل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية هو ثقافة حقوق الانسان المبنية على الحرية والمساواة والعقل.
- ولكن تحقيق الاستقلال بين السلطة الدينية والسلطة السياسية يتطلب تطوراً راقياً في الثقافة السياسية وفي الثقافة الدينية، حيث أنه يمكن لأسباب مختلفة أن تقود جدلية التفاعل الى أنواع من التقارب والتحالف والاتحاد. وفي المقابل الى أنواع من التباعد والتحارب والانكار. ومن هنا فإن دفاع الفلسفة عن الاستقلال بين السلطة السياسية والسلطة الدينية يمر عبر نقد صارم لجميع أشكال الدولة الدينية والدولة الاتحادية على حد سواء.
- في العالم العربي، تنتصب أمام فلسفة السلطة عقبتان كبيرتان: الاستبداد المرتكز على السيطرة، والأصولية المرتكزة على الدين اليهودي من جهة والدين الاسلامي من جهة ثانية. ولذلك يتعين عليها فضلاً عن الدفاع عن أطروحاتها بما يلزم من الشرح والتوسع، تكثيف النقد على دعائم الاستبداد وآلياته، ودعائم الأصولية الدينية وآلياتها، من أجل إنتصار ثقافة السلطة التي هي الوجه الآخر لثقافة الحرية.

ناصر ناصر

